

# Conversion du redressement en liquidation : La déclaration de créance effectuée durant la première phase de la procédure conserve sa pleine validité (CA. com. Casablanca 2001)

| Identification                                                                                                                                                 |                                                |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            |                               |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------|
| <b>Ref</b><br>21112                                                                                                                                            | <b>Juridiction</b><br>Cour d'appel de commerce | <b>Pays/Ville</b><br>Maroc / Casablanca                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                    | <b>N° de décision</b><br>1361 |
| <b>Date de décision</b><br>15/06/2001                                                                                                                          | <b>N° de dossier</b><br>non spécifié           | <b>Type de décision</b><br>Arrêt                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           | <b>Chambre</b>                |
| Abstract                                                                                                                                                       |                                                |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            |                               |
| <b>Thème</b><br>Liquidation judiciaire, Entreprises en difficulté                                                                                              |                                                | <b>Mots clés</b><br>مسطرة التصفية القضائية, Créancier privilégié, Déclaration de créances, Délai de forclusion, Difficultés de l'entreprise, Inefficacité de la notification tardive du syndic, Inutilité d'une action en relevé de forclusion, Liquidation judiciaire, Maintien des effets de la déclaration initiale, Redressement judiciaire, Conversion du redressement en liquidation, آجال جديدة للتصريح, تحويل التسوية إلى تصفية, تصريح, سقوط, بالدين, تصريح جديد بالدين, دائن امتياز, دعوى رفع السقوط, سقوط, صعوبات المفاولة, مسطرة التسوية القضائية, إشعار السنديك, Absence d'obligation de nouvelle déclaration après conversion |                               |
| <b>Base légale</b><br>Article(s) : 686 - 687 - 690 - Loi n° 15-95 formant code de commerce promulguée par le dahir n° 1-96-83 du 15 Rabii I 1417 (1 Aout 1996) |                                                | <b>Source</b><br>Non publiée                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               |                               |

## Résumé en français

La conversion d'une procédure de redressement en liquidation judiciaire ne rouvre pas les délais de déclaration pour les créances antérieures. Une déclaration valablement effectuée durant le redressement reste pleinement efficace pour la liquidation, dispensant ainsi le créancier de toute nouvelle déclaration ou d'une action en relevé de forclusion.

Le délai de forclusion d'un an, qui court à compter du jugement d'ouverture du redressement (art. 690, al. 2 C. com.), constitue un délai butoir. Toute notification du syndic, visant des créances antérieures et intervenue après l'expiration de ce délai, est par conséquent sans effet juridique.

## Résumé en arabe

تحويل مسطرة التسوية القضائية إلى تصفية قضائية لا يفتح آجالا جديدة للتصريح بالديون السابقة. فالتصريح بالدين الذي تم بصفة قانونية خلال مرحلة التسوية يظل منتجا لكامل آثاره في مواجهة التصفية، مما يعفي الدائن من تقديم أي تصريح جديد أو رفع دعوى رفع السقوط.

يعتبر أجل السقوط المحدد في سنة واحدة، والذي يسري من تاريخ صدور حكم فتح مسطرة التسوية (المادة 690، الفقرة 2 من مدونة التجارة)، أجلا قاطعا. وعليه، فإن أي إشعار يوجهه السنديك بخصوص الديون السابقة بعد انقضاء هذا الأجل، يكون عديم الأثر القانوني.

## Texte intégral

محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء

قرار 1361 بتاريخ 15/06/2001

صعوبات المقاول: تحويل التسوية إلى تصفية – تصريح جديد بالديون (لا)

بنك (و) / ضد:

- شركة (م)
- سنديك التصفية القضائية لشركة (م) السيد رشيد (د)

### التعليق

حيث تمسك الطاعن في استئنافه بكونه أدلى بتصريح بدينه في إطار مسطرة التسوية القضائية و أن تحويل التسوية القضائية إلى تصفية قضائية لا يترتب عليه الإدلاء بتصريح آخر ملتصا بإلغاء الأمر المستأنف و أمر سنديك التصفية القضائية لشركة (م) بتسجيل دينه بصفة امتيازيه.

و حيث أن الثابت من وثائق الملف انه قد تم فتح مسطرة التسوية القضائية في مواجهة شركة (م) بتاريخ 99/10/18.

و حيث أن الطاعن قد قام بالتصريح بدينه لدى سنديك التسوية القضائية السيد عبد العزيز (ذ) بتاريخ 2000/9/7 بصفته دائنا امتيازيا استنادا إلى نسخة بيان التصريح بالدين المدلى في الملف و المؤشر عليها من طرف سنديك التسوية و التي لم ينازع فيها الطرف المستأنف عليه و لم يناقشها.

وحيث أن الطاعن و أن كان قد أدلى بالتصريح بدينه خارج اجل الشهرين المنصوص عليه في المادة 687 من مدونة التجارة فانه دائن امتيازي و بالتالي فان الأجل لا يسري بالنسبة إليه إلا من تاريخ إشعاره من طرف السنديك عملا بمقتضيات المادة 686 من مدونة

التجارة. وحيث انه مادام ليس بالملف ما يفيد إشعاره من طرف سنديك التسوية القضائية و مادام قد تقدم بالتصريح بدينه داخل اجل السنة من تاريخ صدور مقرر فتح المسطرة فانه لا يواجه بالسقوط عملا بمقتضيات الفقرة الثانية من المادة 690 من مدونة التجارة و بالتالي فان تصريح الطاعن بدينه يكون قد جاء على الشكل المتطلب قانونا في إطار مسطرة التسوية القضائية.

و حيث انه إذا كان قد تم تحويل مسطرة التسوية القضائية إلى مسطرة التصفية القضائية للشركة المذكورة استنادا إلى الحكم الصادر في مواجهتها بتاريخ 2000/10/9 فان ذلك ليس من شأنه أن يفتح آجلا جديدة للتصريح بالديون و بالتالي فان الإجراءات السابقة المتعلقة بالتصريح بالديون في إطار مسطرة التسوية القضائية تبقى قائمة و تنتج جميع آثارها و أن الديون التي يمكن التصريح بها من جديد في إطار مسطرة التصفية القضائية التي سبقتها مسطرة التسوية القضائية هي الديون التي نشأت ما بين المسطرتين أو الديون التي بقي الأجل بالنسبة إليها مفتوحا و خلال اجل السنة في سائر الأحوال من تاريخ الحكم الأول القاضي بفتح مسطرة التسوية القضائية.

و حيث انه إذا كان سنديك التصفية (المستأنف ضده) قد قام بإشعار الطاعن من اجل التصريح بدينه بتاريخ 2000/12/21 استنادا إلى شهادة التسليم المدلى بها في الملف و بعد مرور اجل أكثر من سنة على تاريخ فتح مسطرة التسوية القضائية الذي هو 99/10/18 فان هذا الشعار لا يهم بالتالي سوى الديون التي نشأت ما بين المسطرتين و التي ليست محل مطالبة بالتصريح.

و حيث انه على فرض أن الطاعن لم يسبق له أن تقدم بالتصريح بدينه في إطار مسطرة التسوية القضائية و تقدم لسنديك التصفية القضائية بمجرد توصله بالإشعار المذكور بالتصريح بدينه الناشئ قبل فتح مسطرة التسوية فان ذلك التصريح لن يكون له أي اثر.

و حيث أن ما دفع به المستأنف ضده (سنديك التصفية القضائية) من كون الطاعن بعد توصله بالإشعار لم يقم بالتصريح بدينه داخل الأجل القانوني و انه تقدم بدعوى رفع السقوط و رفض طلبه لا يستند على أساس على اعتبار أن ذلك الإشعار لا اثر له من جهة كما سبقت الإشارة إلى ذلك و على اعتبار أن الطاعن غير ملزم برفع دعوى السقوط مادام قد سبق له أن صرح بدينه من جهة أخرى.

و حيث بالتالي فانه يبقى من حق الطاعن المطالبة بتسجيل دينه و بصفة امتيازية مادام مرتها و مادام قد صرح به بصفة قانونية كما أن المستأنف ضده لم يطعن في صحة هذا التصريح بأي وجه من أوجه الطعن المقررة قانونا.

و حيث انه استنادا لما ذكر أعلاه يتعين اعتبار الاستئناف و إلغاء الأمر الصادر عن القاضي المنتدب لدى المحكمة التجارية بالدار البيضاء بتاريخ 2001/3/15 تحت عدد 2001/88/10 في ملف التصفية القضائية رقم 88 و الحكم من جديد بالإذن لسنديك التصفية القضائية لشركة (م) بتسجيل دين الطاعن في لائحة الديون بصفته دائنا امتيازيا استنادا إلى التصريح المؤشر عليه من طرف سنديك التسوية القضائية السيد عبد العزيز (ذ) بتاريخ 2000/9/7.

## لهذه الأسباب

فان محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء و هي تبت انتهائيا علينا حضوريا تصرح:

في الشكل: بقبول الاستئناف في مواجهة السنديك و بعدم قبوله في مواجهة المقاول.

في الجوهر: باعتباره و إلغاء الأمر الصادر عن القاضي المنتدب لدى المحكمة التجارية بالدار البيضاء بتاريخ 2001/3/15 تحت عدد 2001/88/10 في ملف التصفية القضائية رقم 88 و الحكم من جديد بالإذن لسنديك التصفية القضائية لشركة (م) بتسجيل دين الطاعن في لائحة الديون بصفته دائنا امتيازيا استنادا إلى التصريح المؤشر عليه من طرف سنديك التسوية القضائية السيد عبد العزيز (ذ) و بجعل الصوائر امتيازية.

## Version française de la décision

---

Cour d'appel de commerce de Casablanca

Arrêt n° 1361 en date du 15/06/2001

Attendu que l'appelant soutient dans son recours avoir déclaré sa créance dans le cadre de la procédure de redressement judiciaire et que la conversion de celle-ci en liquidation judiciaire n'entraîne pas l'obligation de procéder à une nouvelle déclaration, sollicitant l'annulation de l'ordonnance entreprise et qu'il soit ordonné au syndic de la liquidation judiciaire de la société (M) d'inscrire sa créance à titre privilégié.

Attendu qu'il ressort des pièces du dossier que la procédure de redressement judiciaire a été ouverte à l'encontre de la société (M) en date du 18/10/1999.

Attendu que l'appelant a procédé à la déclaration de sa créance auprès du syndic au redressement judiciaire, Monsieur Abdelaziz (D), en date du 07/09/2000, en qualité de créancier privilégié, sur la base de la copie de la déclaration de créance produite au dossier et visée par le syndic au redressement, laquelle n'a été ni contestée ni discutée par la partie intimée.

Attendu que, bien que l'appelant ait déclaré sa créance hors du délai de deux mois prévu par l'article 687 du Code de commerce, il est un créancier privilégié et, par conséquent, le délai ne court à son égard qu'à compter de la notification qui lui est faite par le syndic, en application des dispositions de l'article 686 du Code de commerce. Attendu que, dès lors qu'il ne figure pas au dossier d'élément prouvant qu'il a été avisé par le syndic au redressement judiciaire et qu'il a procédé à la déclaration de sa créance dans le délai d'un an à compter du jugement d'ouverture de la procédure, il ne peut se voir opposer la forclusion, en application des dispositions du deuxième alinéa de l'article 690 du Code de commerce. Par conséquent, la déclaration de créance de l'appelant a été effectuée dans les formes requises par la loi dans le cadre de la procédure de redressement judiciaire.

Attendu que, si la procédure de redressement judiciaire a été convertie en procédure de liquidation judiciaire de ladite société par jugement en date du 09/10/2000, cette conversion n'a pas pour effet d'ouvrir de nouveaux délais de déclaration de créances. Par conséquent, les actes antérieurs relatifs à la déclaration de créances dans le cadre de la procédure de redressement judiciaire demeurent valables et produisent tous leurs effets. Les créances qui peuvent être déclarées à nouveau dans le cadre d'une procédure de liquidation judiciaire précédée d'une procédure de redressement sont celles nées entre les deux procédures, ou celles pour lesquelles le délai était encore ouvert, et en tout état de cause, dans le délai d'un an à compter du premier jugement ayant ouvert la procédure de redressement judiciaire.

Attendu que, si le syndic à la liquidation (l'intimé) a notifié l'appelant afin qu'il déclare sa créance en date du 21/12/2000, sur la base de l'accusé de réception produit au dossier, et ce plus d'un an après la date d'ouverture de la procédure de redressement judiciaire du 18/10/1999, cette notification ne concerne par conséquent que les créances nées entre les deux procédures, lesquelles ne font pas l'objet de la demande de déclaration.

Attendu qu'à supposer même que l'appelant n'ait pas déclaré sa créance dans le cadre de la procédure de redressement judiciaire et qu'il l'ait déclarée au syndic à la liquidation dès réception de ladite notification pour sa créance née antérieurement à l'ouverture de la procédure de redressement, cette déclaration

n'aurait eu aucun effet.

Attendu que l'argument soulevé par l'intimé (le syndic à la liquidation judiciaire), selon lequel l'appelant, après avoir reçu la notification, n'aurait pas déclaré sa créance dans le délai légal et qu'il aurait engagé une action en relevé de forclusion qui fut rejetée, est dénué de fondement, au motif que cette notification est sans effet, d'une part, comme il a été indiqué précédemment, et au motif que l'appelant n'était pas tenu d'intenter une action en relevé de forclusion dès lors qu'il avait déjà déclaré sa créance, d'autre part.

Attendu, par conséquent, que l'appelant demeure en droit de demander l'inscription de sa créance à titre privilégié, dès lors qu'il est un créancier nanti et qu'il l'a déclarée dans les formes légales, et que l'intimé n'a contesté la validité de cette déclaration par aucune des voies de recours prévues par la loi.

Attendu que, sur la base de ce qui précède, il y a lieu de faire droit à l'appel et d'annuler l'ordonnance rendue par le juge-commissaire près le Tribunal de commerce de Casablanca en date du 15/03/2001, sous le numéro 2001/88/10 dans le dossier de liquidation judiciaire n° 88, et, statuant à nouveau, d'autoriser le syndic à la liquidation judiciaire de la société (M) à inscrire la créance de l'appelant sur la liste des créances à titre de créancier privilégié, sur la base de la déclaration visée par le syndic au redressement judiciaire, Monsieur Abdelaziz (D), en date du 07/09/2000.

#### **Par ces motifs**

La Cour d'appel de commerce de Casablanca, statuant en dernier ressort, publiquement et contradictoirement, déclare :

**En la forme** : De recevoir l'appel à l'encontre du syndic et de ne pas le recevoir à l'encontre de l'entreprise.

**Au fond** : De le déclarer fondé et, en conséquence, d'annuler l'ordonnance rendue par le juge-commissaire près le Tribunal de commerce de Casablanca en date du 15/03/2001, sous le numéro 2001/88/10 dans le dossier de liquidation judiciaire n° 88, et, statuant à nouveau, d'autoriser le syndic à la liquidation judiciaire de la société (M) à inscrire la créance de l'appelant sur la liste des créances à titre de créancier privilégié, sur la base de la déclaration visée par le syndic au redressement judiciaire, Monsieur Abdelaziz (D), et de déclarer les dépens privilégiés.